المجلس الوطني لحقوق الإنسان
Conseil national des droits de l'Homme

شعبة الإعلام والتواصل
Département communication

المملكة المغربية
Royaume du Maroc

LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

04/03/2014

يخصص ندوة حول المدرسة السينما ودورها في دعم النظام التعليمي ومجال التربية

مهرجان تطوان يقرر الاحتفاء بالسينما وحقوق الإنسان ويخصها بجائزة

19/2313

سميرة عثماني

يحتفي مهرجان تطوان الدولي لسينما البحر المتوسط بالسينما وحقوق الإنسان، حيث سيلتقي المشاركون في الدورة الـ20 من المهرجان، المزمع تنظيمه ما بين 29 مارس إلى 5 أبريل حول مائدة مستديرة عن «السينما وحقوق الإنسان في المتوسط»، بالتعاون مع المجلس الوطني لحقوق الإنسان، واللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بطنجة/ تطوان.

بهذا الخصوص، أشار أحمد حسني، رئيس مهرجان تطوان، إلى أن هذه الندوة ستعرف مشاركة تجارب دول متوسطية كتركيا واليونان ومصر وتونس والمغرب، وستعرض على هامشها عدة أفلام تتناول موضوع حقوق الإنسان، بحضور مخرجي الأفلام ومفكرين وفعاليات حقوقية مغربية وأجنبية وباحثين مهتمين بالمجال الحقوقي.

وأضاف أن المجلس الوطني لحقوق الإنسان سيخصص، بتنسيق مع إدارة المهرجان، جائزة مهتمة بالفيلم الذي يتناول قضايا حقوق الإنسان، وستضم لجنة التحكيم أعضاء من المجلس الوطني والمجلس الجهوي لحقوق الإنسان، وهي أول جائزة حقوقية تهتم بالسينما، مبرزا أن هذه الجائزة تعد إضافة نوعية في مسار مهرجان تطوان السينمائي.

تشمل فعاليات المهرجان أيضا تنظيم ندوة دولية كبرى حول «المدرسة السينما»، بشراكة مع الأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين بطنجة/ تطوان، بحضور سينمائيين ومتخصصين ينتمون إلى العديد من المنتديات والمحافل السينمائية. وأكد أحمد حسني أن إدارة المهرجان أخذت على عاتقها بلورة مشروع ثقافي مهم، من خلال تنظيم هذه الندوة حول السينما والمدرسة للفت انتباه العالم حول المنظومة التربوية ببلادنا. وأضاف حسني أن هذه الندوة تدخل أيضا من منطلق إمكانية مساهمة السينما كإبداع فكري تربوي إنساني، وفي دعم النظام التعليمي ومجال التربية عامة.

وحول الدورة العشرين للمهرجان، أكد أحمد أن المهرجان أصبح يشكل إضافة نوعية وكبيرة في المشهد السينمائي المغربي والدولي وقال: «هو اليوم محطة سينمائية تمتزج داخلها مجموعة من الأدبيات السينمائية بكل مكوناتها، مما زاد في ترسخ مكانته الفنية واضحى موعدا هاما في تاريخ السجل السينمائي حيث يتلاقى فيه البعد الفني والحضاري والفكري».

سيعرض المهرجان 85 فيلما، منها الأفلام الطويلة والقصيرة والوثائقية، ومنها 12 فيلما وثائقيا من مختلف دول البحر الأبيض المتوسط، كفلسطين ولبنان ومصر وتونس وفرنسا وإسبانيا واليونان وإيطاليا وتركيا، و12 فيلما طويلا مشاركا في المسابقة الرسمية للأفلام الطويلة الروائية و15 فيلما قصيرا روائيا، إضافة إلى أفلام خارج المسابقة وأفلام التكريم.

يشار إلى أن المخرج السوري محمد ملص سيترأس لجنة تحكيم الأفلام الطويلة، فيما ستترأس المخرجة المصرية مريان خوري لجنة الوثائقي، والإسباني إسماعيل مارتين لجنة مسابقة الأفلام القصيرة.

العثماني: تقرير اليزمي حول الصحراء اعتراف من الدولة بأخطائها

5/13 09

■ الرباط إسماعيل حمودي ■

في الوقت الذي تنكب فيه الحكومة على إعداد قانون تنظيمي للجهوية، خرج سعد الدين العثماني، وزير الخارجية السابق ورئيس المجلس الوطني لحزب العدالة والتنمية، من مدينة الداخلة، أول أمس، ليقول إن «خيار الجهوية لا رجعة عنه»، داعيا إلى الشروع في تنزيل الحكم الذاتي دون انتظار التوصل إلى اتفاق مع البوليساريو.

وارتقب العثماني أنه من الممكن أن يجيب القانون التنظيمي عن مجموعة من الهواجس لدى ساكنة الصحراء، وتوقع أن يحافظ على الجهات الثلاث في الصحراء مع بعض التعديلات، وذلك في إطار الجهوية المتقدمة. أما الحكم الذاتي «فهو حل سياسي لمشكلة»، معتبرا إياه أرقى أشكال الجهوية الموسعة، وهو ما يجب على الدولة أن تشرع في تنزيله، خصوصا في جوانبه الإدارية، دون انتظار التوصل إلى حل سياسي بشأنه مع البوليساريو.

واعتبر العثماني أن المغرب «يمر فعلا بمرحلة انتقالية وتأسيسية»، تستدعي من الأحزاب والمجتمع المدني والدولة «التحلي بروح التشارك بما هو إنصات وتبادل للأفكار الجيدة».

وأكد أن الجهوية المتقدمة «خيار لا تراجع عنه»، إذ أن دستور 2011 سجل، لأول مرة، إشارات «للتوجهات العامة فيما يخص الجهوية المتقدمة»، سواء في الفصل الأول منه، حيث يشير إلى أن التنظيم الترابي للدولة لامركزي يقوم على الجهوية المتقدمة

هذا، وينص الفصل 140 من الدستور على اختصاصات ذاتية للجهات، واختصاصات للسلطة المركزية، واختصاصات مشتركة ومنقولة من الدولة للجهات، على غرار كثير من النماذج. وفي هذا الصدد، قال العثماني إن الجهوية مسلسل تدريجي، بحيث أن الاختصاصات ستُنقل تدريجيا، وكلما نجحت الجهة، حصلت على اختصاصات أوسع.

وللجهات مداخيل وموارد، منها ما هو ذاتي ومنها موارد ستحصل عليها من الدولة. في حين ينص الفصل 1. 1 ا عا ّ كل اختصاص سينقل إلى الجهة، ستنتقل معه ميزانية ذلك الاختصاص.

وعلّق العثماني على هذه المقتضيات الدستورية بالقول إن «هذا خيارا لا رجعة فيه»، مضيفا أن قانون الانتخابات المقبل سيكشف عن الكيفية التي ستجري بها انتخابات الجماعات المحلية أواخر سنة 2015، كما سيبرز الكيفية التي ستدبر بها انتخابات الجهات، وهنا يطرح السؤال هل سيتم ذلك باستقلالية بينهما أم بالتوازي فيما بينهما؟

وعن القانون التنظيمي للجهوية، قال العثماني إن لهذا القانون مرتكزات هي الوحدة في إطار الوطن، والتوازن الشامل، والتدرج في التنزيل، والتضامن بين الجهات في إطار الوحدة. مشيرا على أن هناك جهات استفادت اقتصاديا، لكن هناك جهات مهمشة لأسباب البُعد عن المركز أو لأسباب سياسية أو غيرها.

لأجل ذلك نصّ الدستور على إحداث صندوق للتأهيل الاجتماعي يُعنى بسد العجز والخصاص في البنيات التحتية والقطاعات الاجتماعية، وصندوق للتضامن بين الجهات. وقال العثماني إن القانون المالي للجهات سيفصل في المالية العامة للجهات، في إطار التوازن والوحدة والتضامن والتدرج كذلك.

وتعرض العثماني لتقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي حول النموذج التنموي في الصحراء، وقال إن تشخيصه للوضع في الصحراء «كان شجاعا»، مؤكدا أنه «اعتراف من الدولة بأخطائها خلال العقود الماضية في الصحراء»، موضحا أن النموذج التنموي السابق في الصحراء «لم يكن متوازنا ولا مندمجا»، مما جعل بعض المؤشرات في مجال الصحة والتشغيل مقلقة جدا.

أما النموذج التنموي الجديد فقد وضع أفقا للدولة والإدارة والقطاع الخاص، يهدف إلى مضاعفة الناتج الداخلي الخام، وتوفير 120 ألف منصب شغل، وصنع أقطاب اقتصادية في الجهات انطلاقا من إمكانات المنطقة ومواردها الطبيعية. وفي هذا الساق، أكد العثماني أن دور القطاع الخاص في هذا النموذج «سيكون حيويا»، و«لابد له من تحفيزات حتى يأتي إلى الصحراء».

العثماني توقع أن يجيب القانون التنظيمي للجهوية عن عدة هواجس لدى الساكنة تتعلق بالتقسيم الجهوي وبالدعم المالي. وقال المتحدث نفسه، إن الجهات الثلاث في الصحراء حاليا، وهي جهة كلميم ـ السمارة، والعيون ـ بوجدور ـ والساقية الحمراء، وجهة وادي الذهب ـ لكويرة، سيتم الحفاظ عليها كما هي أو مع بعض التعديلات البسيطة عليها، في إطار الجهوية المتقدمة. لكن الحكم الذاتي سيجعل منها إقليما واحدا.

وبخصوص الدعم المالي، أوضح العثماني أن الجهوية تعني نقل الصلاحيات والاختصاصات من المركز إلى الجهات، مما يعني أن الدولة تتجه لإحداث صندوق للتأهيل الاجتماعي يتدخل لمعالجة النقص في المجالات الاجتماعية والبنيات التحتية وغيرها، ثم صندوق للتضامن بين الجهات يُعنى بالدعم المتبادل بينها للقيام بمشاريع وبرامج تنموية. وعن العلاقة بين الجهوية والحكم الذاتي، أبرز العثماني أن الحكم الذاتي «أرقى درجات الجهوية الموسعة»، مضيفا أن الحكم الذاتي «مبادرة جريئة»، يجب الشروع في تنزيلها وفق مستويين: الأول يتعلق بما هو إداري ويجب أن يشرع المغرب فيه، أي تخفيف الأعباء الإدارية على المركز لصالح الجهات، وتفويت اختصاصات تدبير الموارد البشرية والخدمات الإدارية لها، بما يتماشى مع تطور مستوى التنمية. أما الثاني فهو الجانب السياسي، وهذا يمكن تأجيله إلى حين التوصل بشأنه إلى حل سياسي مع البوليساريو.

خريبكة

«مقاربة النوع» موضوع دورة تكوينية

S/8042

شكل موضوع «مقاربة النوع» موضوع دورة تكوينية نظمتها اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بجهة بني ملال-خريبكة، يومي فاتح وثاني مارس الجاري بخريبكة.

وتندرج هذه الدورة التكوينية، التي تنظم لفائدة المكلفين بإنفاذ القوانين على صعيد بني ملال-خريبكة (القضاة، المحامون، رجال السلطة، الأمن، مفتشو الشغل، مسؤولي المؤسسات السجنية، المنتخبون والمنتخبات، أعضاء اللجنة)، في إطار تفعيل الأرضية المواطنة للنهوض بثقافة حقوق الإنسان على الصعيد الجهوي.

وتأتي الدورة التكوينية في إطار مجهودات المجلس الوطني لحقوق الإنسان من أجل إشاعة قيم وثقافة حقوق الإنسان وخلق دينامية لتعبئة وتقوية قدرات الفاعلين المؤسساتيين وغير المؤسساتيين في إطار رؤية متسمة بالشمولية والانسجام والديمومة.

وقال رئيس اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بني ملال -خريبكة علال البصراوي، في تصريح للصحافة

بالمناسبة، إن الدورة التكوينية، التي تأتي في إطار البرنامج التكويني الذي تنظمه اللجنة بشراكة مع المجمع الشريف للفوسفاط، مشيرا إلى أنها تستهدف المكلفين بإنفاذ القوانين لترسيخ ثقافة حقوق الإنسان وتعزيز دولة الحق والقانون والممارسة الديمقراطية في مختلف المجالات.

وأضاف أن موضوع الدورة التكوينية (مقاربة النوع) يتعد في صميم المقاربة الحقوقية ويكتسي أهمية بالغة خاصة مع المستجدات التي جاء بها الدستور الجديد والمتعلقة بعدد من الهيئات من ضمنها هيئة المناصفة، مبرزا الأهمية البالغة التي توليها اللجنة الجهوية للموضوع من خلال دعوتها لعدد من الفاعلات في المجتمع المدني والهيئات النقابية ومستشارات جماعيات للمشاركة في أشغال هذه الدورة.

من جانبها، أكدت لطيفة بوحسيني أستاذة جامعية ومؤطرة الدورة أن البرنامج التكويني للدورة سلط الضوء على تعريف ومفهوم مقاربة النوع الاجتماعي ومناقشة بعض مضامين اتفاقية القضاء على التميز ضد المرأة على ضوء مقاربة النوع الاجتماعي في أفق تحقيق المساواة بين الجنسين في التمتع بكافة الحقوق.

وأضافت بوحسيني المتخصصة في مجال النوع الاجتماعي أن المغرب حقق مكتسبات عديدة في ما يتعلق بمصالح النساء والمتمثلة على الخصوص في مدونة الأسرة.

الصباح
يومية مغربية شاملة

8/4317

مجلس اليزمي يعد مذكرات لمواكبة الإصلاح

تهم قضايا العنف ضد النساء وحرية الجمعيات والعقوبات البديلة والنظام الأساسي للقضاة

أعلن ادريس اليزمي، رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، أن المجلس بصدد إعداد مذكرات تندرج في إطار القوة الاقتراحية ومواكبة المجلس للأوراش الإصلاحية المفتوحة بالمغرب. مذكرات قال رئيس المجلس خلال انعقاد دورته السادسة، الجمعة الماضي، انها تتمحور بالخصوص حول قضايا قانونية وفكرية ضاغطة، تهم أساسا حرية الجمعيات بالمغرب والنظام الأساسي للقضاة والنظام القانوني للعفو، ومذكرة خاصة بالمجلس الأعلى للسلطة القضائية، علاوة على العقوبات البديلة والعنف ضد النساء.

واكد اليزمي خلال الدورة ذاتها أن المجلس واصل، منذ انعقاد دورته الخامسة التي اختتمت اشغالها متم شتنبر الماضي، وإلى حدود عقد دورته السادسة، التي انعقدت الجمعة الماضي، (واصل) الاضطلاع بمهامه في مجالات تعزيز وحماية حقوق الإنسان والنهوض بها، إذ تميزت الفترة الممتدة بين الدورتين بمواصلة مسلسل اجراة خطته العملية بشكل مندمج وتعاضدي من خلال ترجمتها إلى انشطة وبرامج ملموسة.

وموازاة مع عمل المجلس الحمائي بخصوص المعالجة اليومية لشكايات المواطنين، فضلا عن إعداد تقارير ترصد مختلف المتغيرات التي عرفتها وضعية السجون والسجناء، ووضعية المهاجرين واللاجئين بالمغرب، الذي كان منطلق وضع سياسة عمومية جديدة للهجرة واللجوء، بلغ إثرها مجموع طلبات التسوية لوضعية المهاجرين في وضعية غير نظامية المقدمة لدى اللجان المحلية منذ 2 يناير إلى غاية 26 فبراير من السنة الجارية 12 الف و34 طلبا و100 بطاقة الإقامة سلمت للأجانب الذين قبلت طلباتهم، وسحب 428 بطاقة لاجئ من مكتب اللاجئين وعديمي الجنسية و204 بطاقة إقامة من الإدارة العامة للأمن الوطني.

وعن مذكرة حرية الجمعيات بالمغرب، قال رئيس المجلس إنها تهم تقديم تشخيصا لأهم نقط قوة وضعف الإطار القانوني للجمعيات بما في ذلك ظهير 1958 المتعلق بحق تاسيس الجمعيات، في حين تكتسي المذكرة الثانية النظام الأساسي للقضاة، طابعا تكميليا، إذ تبنى مشروع القانون التنظيمي الجزء الأكبر من مقترحاتنا وتوصياتنا الأولية، وتتمحور أساسا حول كيفيات التواصل حول توجهات السياسة الجنائية التي يقوم بتنفيذها وزير العدل في ظل استقلال النيابة العامة.

واعتبر اليزمي المذكرة الثالثة تتمة لمذكرة المجلس بخصوص المجلس الأعلى للسلطة القضائية، التي تكتسي بدورها طابعا تكميليا، فيما تندرج المذكرة الرابعة المتعلقة بالنظام القانوني للعفو في إطار مواكبة المجلس الوطني لحقوق الإنسان لأجراة توصيات هيأة الإنصاف والمصالحة بخصوص تأهيل التشريع الجنائي وكذا أجراة الميثاق الوطني لإصلاح منظومة العدالة. وتابع اليزمي مؤكدا أن المذكرة الخامسة المتعلقة بالعقوبات البديلة، تندرج في إطار مواكبة المجلس لأجراة الميثاق الوطني لإصلاح منظومة العدالة.

وأضاف أن مجلسه بإصداره لمذكرة حول العنف ضد النساء، يرمي إلى دراسة الإطار المعياري الذي يجدر اعتماده في إعداد القانون والتعريف الدقيق للعنف وأنماطه وجملة من التدابير الدقيقة ذات الصلة بالجوانب الحمائية والزجرية وجبر ضرر الضحايا.

وتحدث رئيس المجلس عن دراسة أنجزها الأخير حول الحق في التجمع والتظاهر السلمي، في أفق إعداد مذكرة للمجلس بشأن هذا الجانب المهم من الحريات العامة، مشيرا إلى أنه كيفما كان شكل وفحوى النظام القانوني المرتقب في هذا الباب، إعداده وأجراته ينبغي أن يتم بالتفاعل الحثيث مع مختلف المكلفين بإنفاذ القوانين ومهنيي العدالة والفاعلين الاجتماعيين والمدنيين.

هجر المغلي

ادريس اليزمي رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان (أرشيف)

المنعطف
جريدة يومية شاملة
www.almounaataf.ma

"مقاربة النوع" موضوع دورة تكوينية بخريبكة

4/4766

شكل موضوع "مقاربة النوع" موضوع دورة تكوينية نظمتها اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بجهة بني ملال-خريبكة، يومي فاتح وثاني مارس الجاري بخريبكة.

وتندرج هذه الدورة التكوينية، التي تنظم لفائدة المكلفين بإنفاذ القوانين على صعيد بني ملال-خريبكة (القضاة، المحامون، رجال السلطة، الأمن، مفتشو الشغل، مسؤولي المؤسسات السجنية، المنتخبون والمنتخبات، أعضاء اللجنة)، في إطار تفعيل الأرضية المواطنة للنهوض بثقافة حقوق الإنسان على الصعيد الجهوي.

وتأتي الدورة التكوينية في إطار مجهودات المجلس الوطني لحقوق الإنسان من أجل إشاعة قيم وثقافة حقوق الإنسان وخلق دينامية لتعبئة وتقوية قدرات الفاعلين المؤسساتيين وغير المؤسساتيين في إطار رؤية متسمة بالشمولية والانسجام والديمومة.

وقال رئيس اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بني ملال خريبكة علال البصراوي، في تصريح للصحافة بالمناسبة، إن الدورة التكوينية، التي تأتي في إطار البرنامج التكويني الذي تنظمه اللجنة بشراكة مع المجمع الشريف للفوسفاط، مشيرا إلى أنها تستهدف المكلفين بإنفاذ القوانين لترسيخ ثقافة حقوق الإنسان وتعزيز دولة الحق والقانون والممارسة الديمقراطية في مختلف المجالات.

وأضاف أن موضوع الدورة التكوينية (مقاربة النوع) يتعد في صميم المقاربة الحقوقية ويكتسي أهمية بالغة خاصة مع المستجدات التي جاء بها الدستور الجديد والمتعلقة بعدد من الهيئات من ضمنها هيئة المناصفة، مبرزا الأهمية البالغة التي توليها اللجنة الجهوية للموضوع من خلال دعوتها لعدد من الفاعلات في المجتمع المدني والهيئات النقابية ومستشارات جماعيات للمشاركة في أشغال هذه الدورة.

من جانبها، أكدت لطيفة بوحسيني أستاذة جامعية ومؤطرة الدورة أن البرنامج التكويني للدورة سلط الضوء على تعريف ومفهوم مقاربة النوع الاجتماعي ومناقشة بعض مضامين اتفاقية القضاء على التمييز ضد المرأة على ضوء مقاربة النوع الاجتماعي في أفق تحقيق المساواة بين الجنسين في التمتع بكافة الحقوق.

وأضافت بوحسيني المتخصصة في مجال النوع الاجتماعي أن المغرب حقق مكتسبات عديدة في ما يتعلق بمصالح النساء والمتمثلة على الخصوص في مدونة الأسرة.

رئيس مجلس حقوق الانسان يشيد ب "التقدم المطرد" في مجال حقوق الانسان بالمغرب

أشاد رئيس مجلس حقوق الإنسان، السفير الغابوني لدى الأمم المتحدة، بودلير ندونغ إيلا، الاثنين في جنيف ب "التقدم المطرد" الذي يحققه المغرب في مجال حقوق الإنسان.

وفي هذا الصدد، قال ندونغ إيلا في تصريح للصحافة، عقب المباحثات التي أجراها مع وزير العدل والحريات، مصطفى الرميد، على هامش الدورة 25 لمجلس حقوق الإنسان، "إننا نتلقى باستمرار معلومات حول تحسن وضعية حقوق الانسان في المغرب".

وبعد أن شجع المغرب على مواصلة السير على هذا المنوال، وصف رئيس مجلس حقوق الانسان ب "الممتازة" المقاربة التواصلية التي تعتمدها المملكة بهدف التعريف بتجربتها وأنشطتها في مجال حقوق الإنسان.

وأشار إلى أن المنهجية التواصلية التي يعتمدها المغرب وجيهة من حيث أنها تسلط الضوء على الجهود الميدانية التي يقوم بها المغرب في ما يتعلق بالشأن الحقوقي.

وفي معرض تعليقه على سياسة التنمية المشتركة التي تعتمدها المملكة في علاقاتها مع إفريقيا، أبرز السيد ندونغ إيلا أن هذا التوجه "يندرج بالفعل في سياق رؤية رئاسة مجلس حقوق الإنسان".

وأضاف "إننا نأمل في أن يتم التوصل إلى توازن بين الحقوق المدنية والسياسية والحقوق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية"، موضحا أن "المغرب أحسن صنعا عندما ركز على هذه النقطة المفصلية الهامة المرتبطة بالتنمية المشتركة".

http://kafapresse.com/index.php?ida=20757

التربية على حقوق الإنسان بالمدرسة المغربية وحرية الموقف

التربية على المواطنة وحقوق الإنسان، وإن كانت مجالا مستقلا من حيث المنهج والمضمون، وصناعة ذات مبادئ وأسس، فإنها تدمج بشكل مستمر ضمن وحدات المقرر الدراسي، وقلّ ما تبرمج كمادة مستقلة ينقطع لتدريسها أساتذة متخصصون. صحيح أن هذه الصناعة تدمج ضمن برامج مؤسسات التكوين بالمغرب، وتشكل مجال ممارسة أندية، تحدث بالمؤسسات التعليمية لغاية التربية على المواطنة وحقوق الإنسان. وصحيح أن في بعض المقاطعات الإدارية الجهوية، والإقليمية، الأكاديميات والنيابات خلايا ومكاتب تنقطع للشأن الحقوقي. لكن التعاطي غير المباشر، في جميع الأحوال، وهذا الشأن قد يقلل من قيمة المجهودات المبذولة طيلة عقد من الزمان. ويمكن النظر إلى المسألة من زاوية أخرى، للاستنتاج أن لا عيب في الأسلوب، ولا قصور في الأداء، ما دامت كل المواد الدراسية التي تعالج القيم، وما أكثرها، تحوي فصولا تتقاطع وحقوق الإنسان، وما دام انتهاز كل الفرص لنشر ثقافة حقوق الإنسان ممكنا. ومن جانب آخر، فالشأن الحقوقي لا يليق به أن يسجن في قفص الاختصاص والتخصص، فهو شأن عام، يجب أن ينقطع له الجميع.

ولقد دأب المسؤولون على التربية على إشاعة حقوق الإنسان والنهوض بها في المدارس التعليمية ابتداء من السنة الدراسية 2000-2001، بنفس النهج الذي يحصل فيه التعاطي مع مجالات التربية المماثلة، كالتربية السكانية التي ظهرت بالمغرب في بحر سنة 1990، والتربية البيئية، والتربية الطرقية، والتربية على حقوق الإنسان، حسب اتفاقية 1994 بين وزارة التربية الوطنية ووزارة حقوق الإنسان، والتربية الجنسية التي بدا التفكير في شانها قائما. ومنذ ذلك الوقت، أضحت مبادئ حقوق الإنسان ومفاهيمها تدمج في منهاج المواد الدراسية، اللغة العربية، واللغة الفرنسية، والتربية الإسلامية، والفلسفة والفكر الإسلامي، والاجتماعيات. وبعد توقيع اتفاقية الشراكة بين وزارة التربية الوطنية والشباب سابقا، ووزارة حقوق الإنسان، يوم 15 فبراير 1999، من أجل تعزيز مبادئ حقوق الإنسان ومفاهيمها، في البرامج الدراسية، بدأت التربية على حقوق الإنسان تتخذ طابعا مؤسساتيا، لكن تفعيل مواد الاتفاقية استغرق بعض الوقت في المرحلة الإعدادية. ويعنينا أن السنة الدراسية 2000/2001 تعد نهاية مرحلة الإعداد، وبداية مرحلة التجريب، وخلالها اختيرت خمس أكاديميات للتربية والتكوين لاحتضان التجربة، مكناس تافيلالت، الدار البيضاء، سوس ماسة درعة، وجدة، تطوان. وبموازاة ذلك دأب المسؤولون، على الشأن التربوي، على مراجعة الكتاب المدرسي لإزالة بعض المضامين المنافية لحقوق الإنسان. ورغم ذلك، لا تزال فقرات كثيرة تبيح الميز بين الجنسين. ولقد صدرت الأدلة وبعض المراجع المفيدة في إعمال التربية على حقوق الإنسان، واستفاد بعض رجال التربية من التكوين، وصدرت بعض المذكرات التوجيهية المنظمة للتربية على المواطنة وحقوق الإنسان، والمذكرات التي تحث على الاحتفال ببعض المناسبات، كالمذكرة رقم 137/12 بتاريخ 25 أكتوبر 2002، حول الاحتفال باليوم العالمي لحقوق الإنسان، ونفس الموضوع حملته المذكرة رقم 144 بتاريخ 05 دجنبر 2002، وهناك مذكرة (137/10) تفعيل الأندية السينيمائية بالمؤسسات التعليمية، ومذكرة (02) سمتها:(قولوا نعم من أجل الأطفال) بتاريخ 17/01/2002 بتاريخ 25/10/2002، ومذكرة برلمان الطفل، رقم 16، بتاريخ 01/03/2002. وابتداء من الموسم الدراسي 2004/ 2005 قطع تقييم التجربة أشواطا وأنشأ المسؤولون يستعدون لتعميمها على كل المدارس المغربية. ونسجل أن التجربة التي حملتها أندية التربية على المواطنة وحقوق الإنسان هي الرائدة في إشاعة ثقافة حقوق الإنسان والنهوض بها. وحسب النظام الداخلي المقترح للمؤسسات التعليمية، فإن للتلاميذ حقا في تكوين أندية ثقافية وفنية، وتنشيط الحياة المدرسية بالانخراط في مختلف الأندية.

يمكن استحضار ثلاث مجالات لممارسة حقوق الإنسان، في الأندية المحدثة لهذه الغاية، أو في قاعات الدرس، أو في التسيير الإداري المؤسساتي، المجال المعرفي، المجال السلوكي القيمي، المجال التطبيقي لإغناء ممارسة حقوق الإنسان حقوق الإنسان.

فالمجال المعرفي ويقضي الإلمام بكل الصكوك الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان التي جاءت على شكل إعلان، أو اتفاقية، أو بروتوكول، أو معاهدة، وهي صكوك تصنف إلى عامة وخاصة. تطلق على الصكوك العامة الشُّرعة الدولية لحقوق الإنسان وهي على سبيل الحصر، الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والبروتوكولين الملحقين به، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وأما الصكوك الخاصة فهي صكوك موضوعاتية تخص فئة معينة، المرأة، الطفل، ذوو الحاجات الخاصة، أو تخص موضوعا معينا كاتفاقية الأمم المتحدة من أجل منع جريمة إبادة الأجناس (1948)، وهناك صكوك تفرد لحالات خاصة كاتفاقية منظمة العمل الدولية حول وضع اللاجئين. لكن التعريف بهذه الصكوك ضعيف للغاية.

http://www.atlasoriental.com/2014/03/03/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B1%D8%A8%D9%8A%D8%A9-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D8%AD%D9%82%D9%88%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%86%D8%B3%D8%A7%D9%86-%D8%A8%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AF%D8%B1%D8%B3%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85/

ويقضي الجانب المعرفي كذلك التزود بمجموعة من المفاهيم والمصطلحات الحقوقية (الإعلان، الاتفاقية، العهد، البروتوكول، الصكوك الملزمة وغير الملزمة) ، وأجيال حقوق الإنسان، وخاصيات حقوق الإنسان كالعالمية، وملازمتها الإنسان لأنها تولد معه، وعدم قابليتها للتجزئ. ويقضي كذلك ضبط مفهوم انتهاك حقوق الإنسان والآليات الدولية لحماية حقوق الإنسان. ويستدعي إدراج فلسفة الحرية والحق والواجب ضمن المقررات الدراسية والتركيز عليها. فالحق مرتبط بالحرية كما أشار إليه كانط في كتابه (مذهب الحق)، والحرية مرتبطة بالالتزام، والواجب. ويبدو من المفيد كذلك تعريف القانون لتمييزه عن الحق وبيان أوجه الاختلاف بينهما.

المجال الثاني ويقضي اكتساب القيم عامة وقيم حقوق الإنسان خاصة كالكرامة والعدالة والمساواة والحرية والتسامح والتضامن...الخ.

المجال الثالث وهو مجال تطبيقي، ويقضي خلق وضعيات حقوقية لمعالجاتها بالنقاش، ومواقف سلوكية. ومن الممكن تكليف المتعلمين برصد حالات انتهاك حقوق الإنسان. وتنظيم حلقات لاستماع الضحايا والقيام بالاستجوابات وإعداد بطائق خاصة لهذه الغاية.

وعلى الرغم من المجهودات المبذولة والتقييم الإيجابي لما هو كائن، والتفكير في تطوير الآداء، لم تتحرر المدرسة المغربية من بعض القيود مما جعلها غير مؤهلة لتبليغ هذه الرسالة على الوجه المطلوب. وحسبنا أن أندية المواطنة والتربية على حقوق الإنسان تحدث، الغالب الأعم، لإرضاء نزوات لا علاقة لها بحقوق الإنسان. إنها تبدو، في مواقع كثيرة، فضاءات لتصريف إيديولوجيات ضيقة لثلة من المؤطرين. ولأن الإدارة التربوية تعتبر هذه المهمة عملا إضافيا يثقلها، فإنها غائبة، في الغالب، غير متتبعة لما يجري داخل الأندية. ومن المؤسسات التي تتحكم في أنديتها وتوجهها ليقتصر عملها على الاحتفال ببعض المناسبات، واستحضارها دون الوقوف مليا عند مغزاها ومرجعها. ولم تنج التربية على المواطنة وحقوق الإنسان من الزيغ في قاعة الدرس. فرب مدرس اغتصب منصبه لتمرير خطاب سياسي أو شخصي، وذلك ما حذر منه ماكس فيبر في كتابه (العالم والسياسي). وتعد مادة التربية الإسلامية أكثر المواد اغتصابا وتوظيفا في ما لا يخدم التربية على حقوق الإنسان، ذلك أن بعض الأساتذة ولتعاطفهم مع الإسلام السياسي وانخراط بعضهم في جماعات معينة، يوظفون سلطة نقطة المراقبة لعقاب بعض التلاميذ على سلوكهم (تقدير المحجبات من التلميذات على غيرهن)، وهناك تلاميذ يهمشون في حجرة الدرس، لا لشيء سوى أن آباءهم يحملون فكرا مخالفا. ومن جانب آخر، تدرس التربية الإسلامية، كما يفيدنا عنوان المادة، لتصريف موقف ديني واحد، الدين الرسمي لتشبت المغرب بمذهب الإمام مالك، وعلم الكلام الأشعري في العقيدة، والتصوف السنين وقلما تنفتح المواد المقررة على الديانات الأخرى، أو على الأقل على المذاهب الأخرى، ولو داخل التيار السني. وحسبنا أن ديانات التوحيد الأخرى، وإن استشهد بها أثناء تقديم مفهوم ديني وبنائه فإنما لانتقادها بما هي ضمن منظومة الشرك، مما يجعل تدريس مادة التربية الإسلامية، التي تسمى من قبلُ مادة الدين (وهذا هو الصواب)، أداة لتصريف موقف ديني واحد، في حال التزام الأستاذ بمضمون الدرس المقرر، أو تصريف الرأي الشخصي لكل أستاذ زائغ، أو موقف جماعات معينة، ومن حق الأستاذ الانتماء إليها، لكنه ليس من حقه انتهاز فرصة إلقاء الدرس لتمرير إيديولوجيتها. وإذا كان المغرب ملتزما بمذهب الإمام مالك على مستوى الفقه، ومتشبثا بالأشاعرة على مستوى علم الكلام، والتصوف السني كما رسمه الجنيد، كما سلفت إليه الإشارة، فإن علم الكلام الأشعري قل ما يدرس ضمن مواد التربية الإسلامية، ولما لا يجب الانفتاح على الفكر الاعتزالي العقلاني. وأما التصوف المتفرع عن الجنيد والمنتظم في الطرق والزوايا، الشاذلية، والتيجانية، والقادرية، والدرقاوية.....فقلّ ما يلفت إليه الانتباه. وباختصار، تفتقر مادة التربية الإسلامية تدريسها إلى الموضوعية، مما يجعلها تمس في العمق حرية الاعتقاد، ما دامت الديانات الأخرى تصنف في خانات الشرك، والمذاهب الأخرى مسكوت عنها. فلا مجال أمام التلميذ، ولا ظروف ملائمة تمكنه من تأسيس موقف في العقيدة.

ولم تخل المواد الأخرى من الزيغ، أو على الأقل من إكراهات تحول دون تكوين شخصية التلميذ. وحسبنا أن المواضيع المدرجة ضمن مادة التاريخ، تاريخ المغرب خصوصا، تقر، بشكل ضمني أن أول دولة في المغرب، هي دولة الأدارسة، وما قبل حكم هذه الأسرة غامض، إن لم يتضح في وقائع تنسب للفنيقيين والقرطاجيين والرومان والوندال والبيزنطيين، وكل من دخل المغرب غازيا. إن مضامين التاريخ بالمدرسة المغربية غير منصفة للهوية الثقافية، أو على الأقل تمس بالحقوق الثقافية لفئة عريضة من الأمازيغ، بما هم السكان الأصليون، وبما هم أغلبية ثقافية. وأما دور الزوايا، إن شئنا ربط تاريخ المغرب بدينه، فطال ما لا تصنف كصانعة الحدث في مغرب القرنين الخامس عشر والسادس عشر خصوصا.

صحيح أن مصوغات التكوين في مجال حقوق الإنسان استحضرت الهوية الوطنية والحضارية المغربية، والانتماء الحضري الكوني، والتحولات التي عرفها المغرب مؤخرا، بإحداثه المجلس الوطني لحقوق الإنسان، وتطوير قوانينه، فضلا عن الاختيار الديموقراطي الذي نشأ يسلك طريقه، لكن ذلك غير كاف ما لم تستحضر تجربة المغرب في العدالة الانتقالية، وتدرج ضمن المقررات الدراسية خصوصا مادة التاريخ الراهن. وإذا كان الحديث عن تاريخ سنوات

الرصاص التي عرفها المغرب ضمن التاريخ الراهن حاضرا لدى بعض أندية المواطنة والتربية على حقوق الإنسان، وهنا ننوه بتجربة ثلاثة أندية بمدينة خنيفرة التي كانت انخرطت في تصوير فيلم حول ماض الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان بخنيفرة، عرض في بحر سنة 2010، فإن الاهتمام بالتاريخ الراهن لا يزال ضعيفا في المدارس المغربية.

ومن جانب آخر، لم تخل المؤسسات التعليمية من ممارسات غير حقوقية، من ذلك التمييز بين الجنسين كما سلفت إليه الإشارة، رغم إقدام بعض الجمعيات بمدينة الرشيدية على إنجاز مشروع التربية على المساواة بين الجنسين (جمعية أصدقاء التلميذ القروي). ونضيف أن المرأة لم تتمتع بحصتها من الإدارة التربوية، كما أنها تتعرض للاضطهاد، إن هي ناشطة حقوقية كما حدث بخنيفرة مؤخرا، وأن بعض الإداريين لا يزالون يستعملون العقاب البدني والعنف المادي تجاه التلاميذ، وينهجون أسلوب الاستبداد في التسيير الإداري.

وختاما، لئن كانت التجربة المغربية في مجال النهوض بثقافة حقوق الإنسان وإشاعتها في المدرسة المغربية قد قطعت أشواط مهمة فإن المدرسة المغربية لا تزال تفتقر إلى حرية الموقف مما يجعلها متعثرة في تبليغ رسالة التربية على حقوق الإنسان.

السينما وحقوق الإنسان في الدورة العشرين من مهرجان "تطوان"

يلتقي المشاركون في الدورة العشرين من مهرجان "تطوان الدولي السينمائي" حول مائدة مستديرة عن "السينما وحقوق الإنسان في المتوسط"، ويساهم في أعمال هذه المائدة المستديرة سينمائيون وباحثون ومدافعون عن حقوق الإنسان، ينتمون إلى الفضاء المتوسطي، من أجل مقاربة سؤال حقوق الإنسان في الخزانة السينمائية المتوسطية، والآمال المعلقة على السينما، من أجل رصد وتمثيل حقوق الإنسان، في الفضاء المتوسطي، الذي ظل ولايزال واحدًا من بؤر النزاعات والتوترات، ومجالًا جغرافيًا لممارسات شهدت الكثير من الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، على مر التاريخ، كما يظل الفضاء المتوسطي، في جانب آخر منه، من ضمن الفضاءات التي عرفت انشغالًا فلسفيًا وفكريًا وأدبيًا بالحقوق الإنسانية الكونية، على أن مجال الدفاع عن حقوق الإنسان يتقاطع مع المجال السينمائي في معانقة الحرية ومناشدتها، من فضاءات ضيقة خانقة، مثل السجون والمعتقلات السرية والقمعية، إلى فضاءات أرحب فأرحب، بقدر رحابة الفضاء المتوسطي المفتوح على أفقه الكوني الفسيح.

ويشارك في هذه المائدة المستديرة، التي تنظم بتعاون مع المجلس الوطني لحقوق الإنسان، واللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بجهة طنجة تطوان، كل من الجامعي والناقد السينمائي محمد ناصر الصردي، مؤسس مهرجان أفلام حقوق الإنسان بتونس، والسينمائي والجامعي الإسباني أراسيلي رودريغيث ماتيوس، والمخرج الإسباني ميغيل رويدا، والجامعي والناقد الجزائري محمد بن صالح والمخرج اللبناني بهيج حجيج، والمخرجة المصرية نسرين الزيات، والمخرج التركي عمر لوفتوغلو والمخرج اليوناني المعروف طيمون كولماسيس، والمخرج المغربي سعد الشرايبي، والجامعي والباحث المغربي نور الدين أفاية.

مدرسة السينما

هذا، ويعرف المهرجان، الذي يقام ما بين 29 مارس والخامس من أبريل 2014، وضمن فعالياته الثقافية، تنظيم ندوة دولية كبرى حول "المدرسة السينما"، بشراكة مع الأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين بجهة طنجة تطوان، بحضور سينمائيين ومتخصصين ينتمون إلى الكثير من المنتديات والمحافل السينمائية المتوسطية التي راكمت تجربة في الاشتغال على السينما والطفل والمدرسة، والتربية على السينما، بشكل عام.

وجاء في ورقة العمل التي أعدها أصدقاء السينما في تطوان أن "التربية على الصورة يجب أن تشكل جزءًا من المهام الكثيرة الملقاة على عاتق المدرسة، المتمثلة في تربية التلميذ، وصقل وعيه النقدي، وتعزيز قدراته على مقاومة المد الجارف من سيل الصور التي يتلقاها"، بينما على المدرسة أن تنمي لديه آليات تمكنه من التمييز بين الأفلام الجيدة والرديئة، وتمده بتقنيات وطرائق تحليل الوثائق السمعية البصرية، وتسجل الورقة، في هذا السياق أنه، وإلى اليوم، فإن كل مشاريع إصلاح التعليم في المغرب لم تدرج مادة تدريس السينما في المناهج الدراسية، رغم أن "الصورة قد تمثل أداة مراقبة وتعليمية ذات فائدة تربوية لا تنكر"، وجاء في ورقة العمل أيضًا، تساؤل عما إذا كان من المعقول أن تتضمن المقررات مجموعة من الأعمال الأدبية، من روايات وقصص قصيرة ومسرحيات وغيرها، وأغلبها تحول إلى أفلام، دون أن يتم التفكير في تخصيص حصص لمشاهدة أشرطة سينمائية، مع تحليلها داخل القسم؟.

النهوض بالسينما

من هنا، تدعو ورقة عمل ندوة تطوان إلى ضرورة النهوض بثقافة السينما، من خلال "زرع محبة السينما في التلاميذ، وجعلهم يعتادون مشاهدة الأفلام، كي يتعلموا فن الفرجة، ويحسنوا التعامل بذكاء وحس فني مع الأفلام السينمائية، ويحللوا مضامينها وتقنياتها، ويدلوا بوجهة نظرهم حولها". على أن هذا الطموح المشروع يقتضي من وزارة التربية الوطنية أن تتكفل بتكوين الأساتذة في مجال مهن السينما وتقنيات الإعلام والتواصل الجديدة، حتى يصبحوا قادرين على الاضطلاع بمهمتهم التربوية، من خلال تعزيز كفاءتهم بالأدوات التعليمية المناسبة، وهم يستحضرون ما استوعبوه من استراتيجيات قراءة المتون السمعية البصرية وتحليلها.

مقابل ذلك، تنبّه الورقة إلى أن المشهد الإعلامي يشهد اليوم تكاثرًا مهولاً في وسائل التواصل والإعلام، بشكل يجعل الأساتذة والتلاميذ في حيرة من أمرهم، عاجزين عن التعامل مع هذا الكم الهائل من الأخبار والتقنيات. فأهمية الصورة، ما انفكت تتعاظم سلبًا وإيجابًا، مكتسحة حياتنا اليومية بأشكال متعددة، من تلفزة وإنترنت وأقراص مدمجة وسينما وغيرها، وعليه، فقد "حان الوقت لكي تشرّع مدارسنا أبوابها في وجه السينما، ولاستنبات عادات تعليمية جديدة، سعيًا إلى حماية أطفالنا من خطر الصورة، إذا لم يتم استثمارها بطريقة سليمة وواعية". هذا ما ينبغي أن يتحقق، بحسب ما جاء في الورقة بشكل تصبح معه مشاهدة الأفلام التخييلية والوثائقية وتحليلها جزءًا لا يتجزأ من نظامنا التعليمي ومن ممارساتنا التربوية اليومية.

إلى ذلك، يأتي تنظيم هذه الندوة في سياق الخطاب الملكي حول واقع التعليم المزري في المغرب، ويشير الباحثون في ورقتهم البحثية، إلى أنه مثلما يتزامن تنظيم الندوة مع مشروع الإصلاح الذي انخرطت فيه كل من الوزارة الوصية والمجلس الأعلى للتعليم، "والحال أن مهرجان تطوان يجعل من الانفتاح على المدرسة شعارًا حاضرًا في مختلف دوراته، من هنا الورشات التي ينظمها حول قراءة الصورة وتحليل السرد الفيلمي واستثمار الوثيقة السينمائية في الدرس اللغوي، وفي درس التاريخ، لهذا يرى من واجبه المشاركة في مشروع إصلاح التعليم، عبر حض المسؤولين على استحضار السينما واعتبارها أداة تربوية ذات فائدة لا تنكر".

يشارك في هذه الندوة الدولية حول "السينما والمدرسة" كل من ناطالي بورجيوس وديديير كينير وفانسون ميليللي من فرنسا، وفيكتور عمار من إسبانيا، وماريان خوري من مصر، وكمال بن وناس من تونس ومحمد المرابط خير الدين ويوسف آيت حمو وعلي السكاكي من المغرب.

http://www.alwasat.ly/ar/news/arts/7099/%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D9%86%D9%85%D8%A7-%D9%88%D8%AD%D9%82%D9%88%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%86%D8%B3%D8%A7%D9%86-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D8%B1%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B4%D8%B1%D9%8A%D9%86-%D9%85%D9%86-%D9%85%D9%87%D8%B1%D8%AC%D8%A7%D9%86-%D8%AA%D8%B7%D9%88%D8%A7%D9%86.htm#.UxXT7_l_u_s

Vers la mise en place d'un pôle culturel et muséal à Dakhla

7118
3

Dans le cadre de la mise en place du pôle culturel et muséal de Dakhla, l'Agence du Sud, qui avait lancé à cet effet un concours international d'architecture en juillet 2013, a annoncé samedi les résultats de cette consultation.

Rappelant qu'une structure mère à Dakhla sera dédiée à la culture, au patrimoine et aux arts sahariens. Un communiqué de l'Agence du Sud annonce que le jury de ce concours s'est réuni les 27 et 28 février dernier et qu'à l'issue de ses délibérations, le groupement Omar Kobbite et EGA s'est classé premier, le groupement Tarik Oualalou et Karta deuxième, Taoufik El Oufir Architectes troisième, alors que le groupement d'architectes Handis SNC & Corine Vezzoni et le groupe 3 Architectes ont été respectivement quatrième et cinquième du classement.

Le jury était constitué, aux côtés des institutionnels concernés, de personnalités internationales du monde de l'architecture, de la culture et du patrimoine, précise le communiqué.

Eu égard à l'importance de la culture et du patrimoine dans la stratégie de développement économique et social entreprise par les pouvoirs publics dans les provinces du Sud, l'Agence du Sud et ses partenaires mettent en place un réseau de pôles culturels et muséaux au Sahara marocain, relève-t-on de même source.

L'Agence du Sud et ses partenaires (CNDH, OCP, collectivités locales) se félicitent de l'excellence des travaux du jury et de la qualité des projets proposés par les 20 candidats, conclut le communiqué.

15267/6

Sixième session ordinaire

La réforme de l'appareil judiciaire sur la table du CNDH

La sixième session ordinaire du Conseil national des droits de l'Homme (CNDH), tenue vendredi dernier, a été consacrée à l'examen et la présentation de plusieurs mémorandums élaborés par le Conseil. Des dossiers chauds relatifs à la réforme de l'appareil judiciaire sont aujourd'hui sur le bureau du président du CNDH, Driss El Yazami notamment ceux du statut des magistrats, de la procédure de grâce, de la lutte contre les violences à l'égard des femmes et des libertés associatives.

Les peines alternatives et la lutte contre la violence à l'égard des femmes sont autant de volets appelés à être réformés.

Le Conseil national des droits de l'Homme (CNDH) a du pain sur la planche. L'ordre du jour de sa sixième session ordinaire, qui s'est ouverte vendredi dernier, comprenait plusieurs points dont les dimensions sont assez considérables. Véritable force de proposition, le CNDH continue, en effet, d'apporter sa contribution au processus de réformes lancé au Maroc en se saisissant de plusieurs questions d'actualité.

La réforme de l'appareil judiciaire est parmi les priorités du Conseil, qui compte poursuivre ses efforts pour la mise en œuvre de cette réforme. Ainsi, le CNDH a décidé de joindre aux deux mémorandums relatifs aux projets de loi organique sur le statut des magistrats et le Conseil supérieur du pouvoir judiciaire (CSPJ) deux mémorandums additionnels. L'idée est d'enrichir les deux projets de loi organique. À noter que les deux avant-projets de loi organique sur le statut des magistrats et le Conseil supérieur du pouvoir judiciaire se sont largement inspirés des recommandations faites par le CNDH. Selon Driss El Yazami, président du CNDH, le mémorandum additionnel sur le statut des magistrats portera sur d'autres points de nature à enrichir la mouture du projet de loi organique. Il s'agit notamment des modalités de communication sur les orientations de politique pénale par le ministre de la Justice dans le cadre de l'indépendance des magistrats, les propositions concernant certains actes de nomination et de recrutement des magistrats ainsi que le rôle consultatif du Conseil supérieur du pouvoir judiciaire (CSPJ) dans l'élaboration des textes réglementaires relatifs à la situation matérielle des magistrats.

Quant au mémorandum additionnel relatif au projet de loi organique sur le Conseil supérieur du pouvoir judiciaire, il portera sur les modalités d'élection des représentants des magistrats, le mécanisme de coordination entre le CSPJ et l'autorité gouvernementale chargée de la justice. À cela s'ajoute l'appui à l'autonomie financière de ce Conseil.

Toujours sur le chapitre de la réforme de la justice, le CNDH s'attaque à un dossier chaud, qui a suscité des débats houleux au sein de la société, en l'occurrence la procédure de grâce. La programmation de cette question rentre, ainsi, dans le cadre de la mise en œuvre des recommandations de l'Instance équité et réconciliation (IER) relatives à la mise à niveau de la législation pénale, d'une part, et l'implémentation de la Charte nationale de la réforme de la justice, d'autre part. Selon les explications de Driss El Yazami, le mémorandum relatif à la procédure de grâce se base sur une étude comparée des textes régissant l'institution de la grâce dans plusieurs monarchies. Aussi, propose-t-il plusieurs amendements au cadre juridique relatif aux grâces.

Outre ces dossiers, le CNDH s'attardera sur la présentation et l'examen de deux nouveaux mémorandums. Le premier a pour objet les peines alternatives.

Le rapport contient, ainsi, les recommandations du CNDH en la matière, notamment les domaines qui pourraient être concernés par les peines alternatives et les différents types de ces peines. Quant au second mémorandum, il porte sur la lutte contre les violences à l'égard des femmes, et ce conformément aux prérogatives du Conseil en matière de promotion et de protection des droits de l'Homme et de sa contribution aux débats actuels sur cette question. Ainsi, le mémorandum contient plusieurs observations et recommandations, dont l'adoption du référentiel et la définition des violences à l'égard des femmes telles que consacrées au niveau international. Le CNDH a décidé aussi de se pencher sur l'examen des libertés associatives. Il compte passer à la loupe le cadre juridique régissant les associations, y compris le Dahir de 1958 réglementant le droit d'association. L'objectif poursuivi à travers cet examen est d'identifier les nombreux obstacles et difficultés d'ordre juridique et administratif auxquels sont confrontées les associations, à la lumière de l'étude menée par le Haut-Commissariat au Plan (HCP) sur les institutions sans but lucratif (ISBL) et celle menée par la Commission régionale des droits de l'Homme de Khouribga-Béni Mellal. Le mémorandum s'arrête aussi sur les points de force et les insuffisances du dispositif juridique portant sur la liberté d'association. ■

Soumaya Bencherki

15267/6

Le rapport sur les migrants et les réfugiés

La cinquième session ordinaire du Conseil national des droits de l'Homme a été riche en activités. Le fait marquant de cette session était la présentation du rapport portant sur la situation des migrants et des réfugiés au Maroc. Intitulé «Étrangers et droits de l'Homme au Maroc : pour une politique d'asile et d'immigration radicalement nouvelle», ce rapport thématique a été soumis à l'appréciation de Sa Majesté le Roi Mohammed VI qui a validé les recommandations proposées par le CNDH.